الجلسة الثمانون بعد المائة

- **التاريخ** : الجمعة 15رجب 1421 (13 / 10 / 2000)
- **الرئاسة** : صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله .
- **التوقيت** : عشرون دقيقة ابتداء من الساعة الرابعة وخمس دقائق مساء .
- **جدول الأعمال** : الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الرابعة .

❖❖❖

ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، محفوفا بصاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، افتتاح البرلمان طبقا لاحكام الفصل الاربعين من الدستور.

وقد حضر هذه الجلسة أعضاء الحكومة ومستشارو جلالة الملك وسامي الشخصيات ، وفيما يلي وقائعها :

الجميع وقوفا :لقراءة الفاتحة ترحما على أرواح شهداء فلسطين:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم، ملك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين « آمين » سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

الشيخ المقرئ :

﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما. إنا عرضنا الامانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المومنين والمومنات وكان الله غفورا رحيما ﴾.

« صدق الله مولانا العظيم » .

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان

يطيب لنا أن نفتتح الدورة الخريفية للبرلمان من منطلق تشبعنا بالديموقراطية في مؤسساتها التمثيلية، تلكم الديموقراطية التي إن مورست من قبل ديموقراطيين كانت رافعة قوية للتنمية الشاملة وان شابتها ممارسات انتخابية غير سليمة تحولت إلى عب ء على الأمة .

فهل من قدرنا أن تكون الممارسة الديموقراطية السليمة نوعا من الحلم الضائع أو السراب الخادع ؟

بلى، إن الدولة عازمة كل العزم على العمل باصرار وفعالية لاعطاء الممارسة الديموقراطية مدلولها الحقيقي السليم المتسم بحرية الاختيار وتطهير قدسيتها من كل الممارسات المشينة..

(تصفيقات)

وحرصا من جلالتنا على ترسيخ الصرح الديمقراطي وجعله أساسا متينا لما نتوخاه من اقلاع اقتصادي وتأزر اجتماعي، فإنه يسعدنا كما وعدنا بذلك شعبنا العزيز في خطاب العرش، أن نتناول هذا الصرح بالتحصين، منطلقين من قاعدته الأساسية المتمثلة في الجماعات المحلية .

ولكي تنهض هذه الجماعات بدورها كفاعل اقتصادي واجتماعي أساسي، فقد أنالأول لاستبدال تدبيرها الاداري البيروقراطي بتدبير ديموقراطي مسؤول محفز للأستثمار...

(تصفيقات)

وفي هذا الصدد فإننا ندعو الحكومة والبرلمان إلى الانكباب بروح المسؤولية والحوار المثمر على وضع وإقرار النصوص الكفيلة بتمكين المجالس المحلية من القيام بما ننتظره منها من دور الشريك الفاعل في عملية التنمية .

وهكذا، فإن إصلاح ميثاق الجماعات المحلية، الجماعية والاقليمية والجهوية ينبغي أن تحكمه المقاصد الأربعة التالية :

أولا : تحسين نظام ووضعية المنتخب، وايجاد احسن نسق للتدبير المحلي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر من خلال تحديد تحمل المهام التنفيذية في المرشحين المتوفرين على حد أدنى من المؤهلات والتكوين...

(تصفيقات)

ومنع تعدد الانتدابات المحلية...

(تصفيقات)

ثانيا : تعزيزآليات حماية المصالح العمومية، عن طريق الفصل الواضح بين الوظيفتين التداولية والتنفيذية، ومنع المنتخب من إقامة علاقات مصلحية وخاصة مع الجماعة التي هو عضو فيها وتقوية المراقبة الخارجية بواسطة الافتحاص والمجالس الجهوية للحسابات .

ثالثا : توسيع مجال التدبير المحلي، من خلال توسيع اختصاصات المجالس المحلية وصلاحيات رئيسها، وتحويل الاختصاصات والاعتمادات ضمن منظور متقدم للاتمركز واللامركزية واللاتمركز وعبر التخفيف من الوصاية بترجيح المراقبة البعدية على المصادقة القبلية... (تصفيقات) والمراقبة القريبة على الوصاية المركزية والتقليص من آجال المصادقة على مقررات المجالس المحلية، والاقرار بحق الاستشارة المسبقة والتوقيع بالعطف على قرارات ممثلي الدولة، وصلاحية الطعن في القرارات غير المطابقة لمداولات المجلس .

رابعا :إحداث نظام جديد لادارة المدن يكرس مبدأ وحدة المدينة المسيرة من قبل مجلس المدينة... (تصفيقات) الذي يمارس كافة المسؤوليات البلدية، وإلى جانبه مجالس للمقاطعات بمثابة وحدات فرعية غير متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مكلفة بتدبير الشؤون التي تتطلب القرب من المواطنين .

ومن شأن هذا النظام أن يضمن للمدينة وحدة تدبيرها وتهيئة مجالها وتنميتها، مع تمتيع المواطنين والمستثمرين بادارة قريبة لتلبية مايحتاجونه من خدمات أساسية .

وحتى تنهض المجالس الجهوية بالدور الذي ننتظره منها كفاعل أساسي في التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي والتدبير المجالي، فقد أصدرنا تعليماتنا لحكومتنا قصد الاسراع باصدار كل النصوص التنظيمية الخاصة بها، وتفعيل صندوق التضامن للتنمية الجهوية .

ومن أجل تفعيل دور الجهة في الإقلاع الاقتصادي فإنه من اللازم أن يتوفر كل مجلس جهوي على منظور استراتيجي شمولي ومتناسق لتنمية الجهة وعلى بنك لمشاريع الاستثمار الممكن انجازها في دائرة ترابه أو بالتشارك مع جهات أخرى، وهذا مع اعتماد آليات لتقويم وتكييف وتحيين وإعادة توجيه عملية التنمية الجهوية، آخذا بعين الاعتبار مايعرفه المحيط الاقتصادي والتكنولوجي من تحولات ومستجدات متسارعة .

وفي نفس السياق الرامي الى حفز الاستثمار وتسهيله، فإن الشباك الوحيد الفعال المخاطب للمستثمر ليس بالضرورة هو الشباك الوطني الأوحد، بل هو الشباك الموحد على صعيد كل جهة واقليم، نظرا لتعامله المباشر مع عمليات الاستثمار .

ولهذه الغاية، يتعين احداث شباك وحيد للاستثمار جهويا لدى كل وال واقليميا لدى كل عامل، مع تحديد أجل معقول وسريع للبت في ملفات مشاريع الاستثمار .

وإننا لعازمون على مواكبة اصلاح مدونة الجماعات المحلية بإصلاحات متقدمة تهم القانون الانتخابي، والتقطيع الانتخابي والجماعي والمالية المحلية ونظامي الموظفين والأملاك الجماعية، غايتنا المثلى في ذلك خلق فضاءات منسجمة للتنمية، وجبايات محلية محفزة على الاستثمار، تتسم بالشفافية والعقلنة والتقليص من العدد المرتفع للضرائب والرسوم المحلية إلى أدنى عدد ممكن، في إطار التناسق التام بين الجبايات المحلية والوطنية لجعلها جميعها من الأدوات الأساسية لتشجيع الاستثمار المنتج وتوفير الموارد الضرورية لتمويل التنمية المحلية والعمليات ذات النفع العام .

وستتم مراجعة النظام الانتخابي في اتجاه ترسيخ الديموقراطية وحرية الاختيار وذلك بتحسين الاليات الانتخابية قصد ضمان الشفافية والتعبير الانتخابي الحر وتخليق المسلسل الانتخابي وجعله ذا مصداقية كفيلة بضمان تحمل مسؤولية تدبير الشأن العام من طرف نخبة متشبعة بفضائل خدمة الدولة والمرفق العام والاستقامة والنزاهة...

(تصفيقات)

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان

إن الحمولة السياسية القوية لمشروعي إصلاح مدونة الجماعات المحلية وقانونها الانتخابي، وكذا مشاريع إصلاح قوانين الحريات العامة والاستحقاقات السياسية والانتخابية والحزبية التي تلوح في الأفق القريب والمدى المتوسط يجب أن لا تطغى عليها الحسابات السياسوية لدرجة حجب ما يواجهنا من تحديات اقتصادية واجتماعية هائلة .

إن على طبقتنا السياسية بجميع مشاربها أن تعتبر هذه الاستحقاقات لحظات قوية للتعبئة والانخراط في الجهاد الاقتصادي والاجتماعي .

وعندما ندعو لنبذ السياسة السياسوية التي قد تقحم من الآن البلاد والعباد في حملة انتخابية سابقة لأوانها، فإننا نشدد على إعادة الاعتبار للعمل السياسي بالمعنى النبيل للسياسة الذي يستحضر مشروعية الطموحات الشخصية والانسانية في العمل السياسي، ولكنه يجعل غاية هذا العمل افراز رجال دولة يتميزون بالدفاع عن مشروع مجتمعي والتفاني في خدمته لا ابتغاء مصلحة شخصية أو فئوية .

إن إنجاز التنمية والدمقرطة والتحديث يتطلب تحسين وتقوية هياكل الوساطة والتأطير السياسي المتمثلة في الأحزاب السياسية، والهيئات النقابية، والجمعيات، ووسائل الإعلام وتوسيع المشاركة على كل المستويات المحلية والجهوية والوطنية.

وإن المنظمات والهيئات المبنية على الديموقراطية الداخلية، واحترام حق الاختلاف، والكفاءة، والحداثة، والعقلانية والفعالية، والتي يتم تدبيرها كمقاولات سياسية قادرة على انتاج نخب كفأة ومتشبعة بقيم الفعالية الاقتصادية، والتأزر الاجتماعي، وتخليق الحياة العامة، وإشاعة التربية السياسية الصالحة، وابتكار الحلول، وطرح المشاريع المجتمعية، من شأنها إعطاء انطلاقة جديدة للديموقراطية المغربية، تحرر الطاقات. وتزرع الأمل وتفتح الآفاق. وبنفس الروح الوطنية الصادقة ندعو النقابة المواطنة إلى النهوض بمهمة القوة الاقتراحية والتشاركية والتأطيرية والتعبوية للطبقة العاملة لربح رهان الإقلاع الاقتصادي.

كما أننا عازمون فيما يخص الغرف المهنية على ترسيخ منظور جديد يجعل منها رافعة حقيقية للاستثمار المنتج وينبذ التعامل معها كمطية انتخابية أو مصلحية ويمدها بنفس جديد يصحح اختلالات واقعها الحالي الذي لايمكن الاستمرار فيه، أو إعادة انتاجه .

إن نهوض مختلف هذه الهيئات وهؤلاء الفاعلين بالمهام المنوطة بهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لمن شأنه أن يعزز ما تقوم به حكومة جلالتنا في جميع المجالات من جهود مخلصة ودؤوبة، ومبادرات حميدة من أجل تحقيق الآمال العريضة لشعبنا الأبي في التقدم والازدهار.

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان .

إن إرادتنا الراسخة هي قيادة شعبنا نحو ديموقراطية تشرك كل الطاقات وتحفزها على خوض معركة الجهاد الاقتصادي والاجتماعي .

وإنه لمجهود ضخم ينتظرنا جميعا، وعلينا الاسهام فيه بالفعالية والحماس الذي نوصي المؤسسات التشريعية والتنفيذية أن تتحلى بها مثلما نود أن يتحلى بها سائر الفاعلين في الحقل الوطني .

كما نود أن تصبح قيم المسؤولية والجدية اخلاقا مشتركة بين الجميع، سواء لدى الهيئات السياسية والنقابية، ومنظمات المجتمع المدني، أو لدى سائر القوى المنتجة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي.

فالرهانات التي تنتظر المغرب رهانات حيوية تستدعي استثمار كل الموارد الوطنية لربحها . فعلى الكل أن يعلم أن المستقبل يبنى من الآن، وأن الغد سيكون ثمرة لما ننجزه اليوم .

(تصفيقات)

وإن المرور إلى مغرب الغد لايمكن أن يتم دون القطيعة مع العقليات المتحجرة، وترسيخ ثقافة وأخلاق العمل، والاعتماد على النفس، والاجتهاد والاستقامة وخدمة الصالح العام، لأن منطق التطور يفرض بالضرورة منظومة اجتماعية وسياسية قائمة على ممارسات سلوكية جديدة .

«إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله .